تـنمية الرافدين ٨٨ (٢٩) ٢٠٠٧
ص ص [٩-٢٦]

عرض النفط الأبيض والبنزين والعوامل المؤثرة فيهما في محافظة السليمانية خلال الفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠١

الدكتور ئاراس حسين محمود
أستاذ مساعد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة السليمانية

نياز نجم الدين نوري
مدرس مساعد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة السليمانية

المستخلص

أدى عامل عرض الوقود دوراً مؤثراً في النشاط الاقتصادي في محافظة السليمانية، بل أن هذا العامل كان ولا يزال يؤدي دوراً مؤثراً وسلبياً في التنمية الاقتصادية والإقتصادية الجارية في المحافظة، وهناك عوامل عديدة أثرت في عرض الوقود سلباً منها عوامل إقتصادية وأخرى غير إقتصادية. يحاول البحث بيان طبيعة هذا العرض وتشخيص هذه العوامل لأجل حل مشكلة عرض الوقود في المحافظة، وجعل العامل الاقتصادي أكثر ايجابية في التنمية الإقتصادية والإقتصادية في المحافظة.

Supply of Kerosene and Benzene and Factors Affecting on its in Sulaimania Governorate during 1996 - 2001

Aras Hussain Mahmood (PhD)
Assistant Professor
College of Economics and Administration
Sulaimani University

Niaz Najmadin Nori
Assistant Lecturer
College of Economics and Administration
Sulaimani University

Abstract

The factor of fuel supply in Sulaimani governorate/Iraq, has played an effective role in the economic activity. This factor has been of potential and negative effect on the current economic and social development in Sulaimani governorate. There were various factors affected negatively in the fuel supply including economic and non - economic factors. This research tries to explain the nature of fuel supply and examine the factors, in order to solve the problem of the fuel supply in the governorate as well as making this economic variable more positive in the economic and social development.

المقدمة

النفط الأبيض ومنتجاته هو احدى السلع الضرورية لإ دامة وتطوير النشاطات الإقتصادية. لقد مرت محافظة السليمانية منذ سنة ١٩٩١ بكثير من الازمات الإقتصادية، ومنها أزمة النقص في امدادات النفط الأبيض والبنزين التي انعكست سلباً على الحياة الإقتصادية والإقتصادية. وحاولت إدارة المحافظة فعلياً إيجاد

تاريخ التسلم ٢٠٠٦/٩/٢٨ _____ تاريخ قبول النشر ٢٠٠٦/١٢/٢٥

مخرج من الأزمة الناتجة عن محدودية العرض من جهة، والنمو المتواصل للطلب من جهة أخرى. ومن المحاولات التي لابد منها، هي تشجيع البحوث العلمية التي تلم بتفسير جوانب الازمة والوقوف عن مسببباتها المباشرة وغير المباشرة لأجل إيجاد حل مجدٍ لهذه المشكلة.

تتجسد **أهمية البحث** من كون الوقود الأبيض تشكل مصدراً رئيسياً للطاقة في الاستخدامات المنزلية وفي إدامة نشاط القطاعات الإقتصادية والمواصلات والقطاع الحكومي.

و**مشكلة البحث هل تو**جد فجوة مستمرة بين العرض والطلب على النفط والبنزين في المحافظة؟ وما هي الأسباب المؤدية إلى نقص العرض وزيادة الطلب عليهما.

و**هدف البحث** هو التحقق من فرضية البحث وحل مشكلة البحث وتشخيص الأسباب الكامنة وراءها وطرح المقترحات الكفيلة بمعالجتها والحد من تفاقمها.

وتنطلق **فرضية البحث** من أنه كان عرض النفط الأبيض والبنزين أقل من الطلب عليهما خلال فترة الدراسة وكانت هناك فجوة سالبة ، وكان يمكن للخزين الاستراتيجي معالجة المشكلة نسبياً ولاسيما بعد إنشاء مصفى السليمانية في سنة ١٩٩٧ في المواسم الحارة خصوصاً ، أما في المواسم الباردة فكان بالامكان الاستفادة من الفائض لمعالجة المشكلة.

أما **منهج البحث** فيعتمد على الأسلوب الاستنباطي من خلال التحليل العام لطبيعة عرض السلعة ، ومن ثم إجراء تطبيقها على العرض الخاص بالسوق المحلية.

ولأجل الوصول إلى هدف البحث تم توزيعه على أربعة مباحث، الأول يتضمن موضوع العرض النفطي والعوامل المؤثرة فيه، أما الثاني فيتناول أهمية المنتجات النفطية بالنسبة لمصادر الطاقة الأخرى في محافظة السليمانية ، والثالث يخص عرض المنتجات النفطية في محافظة السليمانية . وفي الختام نورد المبحث الرابع الذي تضمن أهم الاستنتاجات والمقترحات.

العرض النفطي والعوامل المؤثرة فيه

مفهوم العرض النفطي والعوامل المؤثرة فيه

الكمية المعروضة هي مقدار محدد من السلع والخدمات التي يقوم المنتجون ببيعها في السوق بسعر معين وفي زمن معين ، (William and Michael, 2001) وهذا التعريف يشمل عرض الطاقة ومن ضمن ذلك عرض النفط وكذلك مشتقاته.

يتحقق عرض المشتقات النفطية في البلدان النفطية من خلال الإنتاج المحلي والإستيرادات، أما في البلدان غير النفطية فإن هذا العرض يتحقق من تكرير النفط الخام المستورد من خلال المصافي المتوطنة فيها، وقد يتم سد النقص في الفجوة بين عرض هذه المشتقات النفطية التي يتم تأمينها محلياً من خلال استيراد المشتقات النفطية من الخارج. (الهيتي، ١٩٩٤، ١١٧)

ولكن هناك دائماً مجموعة من العوامل التي تقف وراء العرض لتؤثر فيه وتخلق اختلالاً في السوق ،وفيما يتعلق بـ عرض النفط فإنه يخضع لمجموعة من العوامل التي لها علاقة بالموضوع قيد الدراسة وهي:

نظرياً، إن المنتج يستطيع زيادة مستوى العرض من الناحية الكمية كلما ارتفع سعره وتخفيضه كلما هبط سعره مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، وهذا ما يسمى بقانون العرض أي هناك علاقة طردية بين المتغيرين .(علي، ١٩٨٤، ١٦٢).

ولكن بالنسبة للنفط فالمنتج لا يستطيع دائماً زيادة عرض النفط ، وذلك بسبب المحددات الفنية و الإقتصادية والسياسية، وتظهر تأثيرات هذه المحددات في المدى القصير بشكل أكثر (الدوري، ١٩٨٨، ١٢٥). أما في المدى المتوسط والطويل، وبسبب وجود مجال أوسع أمام المنتج للتحكم في تلك المحددات والقيود ، يكون بالامكان زيادة العرض ، وبغض النظر عن الفترة الزمنية ، فإن نوعية السوق هي الأخرى تؤثر في العلاقة المذكورة ، ففي الأسواق الاحتكارية يكون بمقدور المحتكر زيادة العرض حتى مع ثبات السعر أو حتى مع انخفاضه ، أو تخفيض العرض مع ارتفاع السعر.

إن استمرار ارتفاع سعر النفط الخام شجع البلدان النفطية على زيادة الإنتاج مع بدء سنة ٢٠٠٠ إلى نهايته من 22.97 مليون برميل إلى 26.7 مليون برميل يوميا، وذلك بغية إعادة التوازن إلى السوق (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ٢٠٠١، ١٠٩)

وللاحتياطي النفطي أثر جلي في عرضه ومنها الاحتياطي المثبت والاحتياطي المحتمل، والمقصود بالأول هو الاحتياطي الذي يمكن استخراجه وتخمين حجمه استناداً إلى البيانات الهندسية و الجيولوجية، أما الاحتياطي المحتمل فهو مجمل الاحتياطي المتوقع استخلاصه من المكمن النفط (نفط كوردستان العراق، ١٩٩٧، ٦١).

من هذين التعريفين يظهر أن عرض النفط ومشتقاته يتأثر بالاحتياطي المثبت، أي أن استخراج النفط يكون دالة للاحتياطي:

$$R=F(S)$$

إذ إن:

S = حجم الاحتياطي

R = الاستخراج

ولذلك فإن كل زيادة في احتياطي النفط الخام تسهل عملية الاستخراج فتزيد عرض المنتجات النفطية ، ولكن الملاحظ هنا هو أن زيادة معدل الاستخراج تعني تقلص حجم الاحتياطي المثبت لكون النفط من الموارد الناضبة ، ومن هنا وضع مقياس 1/10 للاستخراج، أي ينبغي استخراج برميل واحد من النفط من كل عشرة براميل، والنشاط الاستكشافي والتطويري في النهاية هو الذي يعوض النقص في

الاحتياطي، وكلما توسع هذا النشاط توسع معه حجم الاحتياطي النفطي (موسى،٢٠٠٢، ٧١-٧٢).

والحقيقة لا يمثل الاحتياطي النفطي العامل الرئيس المؤثر في عرض النفط وحجبه بل انه يتيح المجال للتحكم في السوق ويخلق احتكار القلة ، فوفرة الاحتياطي النفطي بالنسبة لدول الاوبيك الذي بلغ 78.2% من إجمالي الاحتياطي العالمي خلال الفترة 1990-1998 أتاح الفرصة لتلك الدول للتحكم في السوق العالمية نسبياً (موسى، ٢٠٠٢، ٧١-٧٢).

وما عدا الاحتياطي فإن للمخزون النفطي سواء النفط الخام أو المصنع (المشتقات النفطية) دوراً مهماً في إعادة التوازن للسوق في حال حدوث أي اختلال. ويقصد بالخزين النفطي الكميات الموجودة في المستودعات لغرض تصفيتها أو لأغراض إستراتيجية، أما الكميات الموجودة في خزانات محطات التوزيع أو لدى المستهلك النهائي أو في خزانات السيارات ، فلا تدخل ضمن حسابات الخزين (فرج، ٢٠٠١، ٤٦).

يؤدي خزين النفط ومشتقاته دوراً مهماً في تلافي التذبذبات الحاصلة بين العرض والطلب بالسحب من المخزون او الاضافة اليه ، ففي حال تراجع الطلب على النفط الأبيض في فصل الصيف مثلا ، يمكن سحب الجزء الفائض من العرض والحاصل جراء تراجع الطلب ليُضاف إلى الخزين كي يتم سحبه مجدداً في فصل الشتاء بغية تلبية الطلب (سعيد ،٢٠٠١، ٢٣).

بالشكل نفسه تُتاح الفرصة أمام المنتج لسحب كميات من البنزين أثناء تراجع الطلب عليه في فصل الشتاء لإضافته إلى الخزين بغية طرحه لاحقاً، هذه التطورات الفصلية أدت إلى تقلص المخزون العالمي في الربع الأول من سنة 2000، بالمقارنة مع سنة 1999، إذ وصل إلى 2525 مليون برميل فقط ، وذلك نتيجة حصول زيادة في الطلب ، إلا انه ارتفع إلى 2565 مليون برميل في الربع الأخير من سنة 2000 (منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، ٢٠٠١، ١١٢-١١٣).

في الواقع إن القلق من نضوب النفط الخام وحدوث مشاكل سياسية و عدم استقرار سوق النفط ومشتقاته ، يزيد من أهمية الخزين الاستراتيجي ويجعل من الخزن تقليداً لدى الدول وخصوصاً الدول غير النفطية ، وفي هذا المجال تحاول الدول الصناعية دائما تأمين خزين يكفي لسد حاجاتها لمدة تسعين يوماً تحسباً للأوضاع التي تنقطع في ظلها الإمدادات النفطية، أو بنيّة المضاربة والتأثير في حركة الأسعار (سعيد، ٢٠٠١، ٢٢)

إن الافتقار إلى وسائل الخزن و أماكنه يضع المنتج أو المشروع في موقف حرج، كونه يفقد القدرة على زيادة بعض العناصر الإنتاجية، إذ تتسبب أية زيادة في تلك العناصر باختناقات معينة ، أبرزها إيقاف الإنتاج حتى ولو بصورة مؤقتة في ضوء عدم القدرة على خزن الفائض الناجم من الزيادة المستحدثة (علي، ١٩٨٤، ١٦٥).

إن قيد التكاليف في الصناعة النفطية يعد من اهم القيود على زيادة العرض ، لأن الصناعة النفطية لابد من مرورها بمجموعة من المراحل التي تحتاج إلى حوالي 3-10 سنوات ابتداءً من التفجير ومرورا بالاكتشاف والاستخراج وانتهاءً بالتسويق (www.OPEC.org.2003). ففي مرحلة الاستكشاف يواجه المنتج مخاطر جسيمة لحاجته إلى رأسمال طائل يخمن بمليارات الدولارات التي قد لا تعطي اية نتيجة، بمعنى أنه من الممكن أن لا يتم اكتشاف النفط ، أو يكون حجم الإحتياطي النفطي المكتشف ونوعيته من حيث المحتوى الكبريتي بالصورة التي لا يمكن بها تغطية التكاليف (القاضي وآخرون، ٢٠٠١، ١).

وإذا كان بمقدور المنتج تجاوز القيد الأول (الإستكشاف) تصبح التكاليف قيداً على الاستخراج. والمبدأ الأهم لدى المنتج في هذه المرحلة هو أن برميل النفط المستخرج هذا اليوم يُمنع استخراجه مستقبلاً، باعتبار أن النفط من الموارد الإقتصادية الناضبة (الهيتي، ٢٠٠٠، ٥٠).والنشاط الإستخراجي يبدأ اولاً من المناطق والحقول ذات الكلفة الحدية المنخفضة والسهلة الاستخراج، وبهدف إشباع الطلب المتزايد، يضطر المنتج إلى استغلال الآبار ذات الكلفة الحدية الأكبر (إسماعيل، ١٩٨٨، ١٦٢)ولكن لا يمكن للمنتج قطعاً أن ينجو من مشكلة ندرة النفط ونضوبه. وهذا يولد الغموض في جانبي العرض والطلب . والغموض وإرتفاع درجة الشك واللايقين ومشكلة النضوب تتبعها مجموعة من الافرازات المختلفة من سوق إلى أخرى.

يحاول المنتج في سوق المنافسة إيجاد التوازن بين معدلات الإستخراج والأسعار والعمر الإنتاجي لبئر النفط، ولكن نظراً لثبات السعر ، يضطر المنتج من أجل تغطية التكاليف وتحقيق الربح إلى زيادة معدلات الإستخراج التي تؤدي إلى تسريع النفاد وإستنزاف الثروة النفطية . وهذا ما دفع الاقتصادي (ستوفر) إلى القناعة بأن المنافسة تقف وراء تسريع عملية استنزاف النفط التي حدثت في ثلاثينيات القرن العشرين (الهيتي، ٢٠٠٠، ٦١).

إن مشكلة النضوب والتحول من بئر آيلة للانتهاء والنضوب إلى بئر جديدة تدفع بالمنتج إضطراريا للتنقيب بإستمرار، وهذا يعني أن على المنتج تحمل تكاليف أكبر (موسى، ٢٠٠٢، ٧٢).

ولقد توصل الاقتصادي (ادلمان) جراء طبيعة الصناعة النفطية وإفرازات المنافسة والسعي المستمر لاطالة امد الإنتاج في البئر، إلى نتيجة مفادها أن أحسن مستثمر أو منتج لمورد النفط هو المحتكر لأن المحتكر يمكنه التحكم بالأسعار، وبإمكانه توسيع دائرة النشاط الإستخراجي والإنتاجي نحو المناطق ذات الكلفة العالية، وخلافا للسوق التنافسية ، يبدأ المحتكر من معدلات إستخراجية منخفضة ليصعد تدريجيا إلى المعدلات المرتفعة، فيطيل أمد البئر النفطية (الهيتي، ٢٠٠٠، ٦٢).

إن التكاليف التي يتحملها منتج النفط نتيجة نقل النفط الخام إلى أماكن التصفية أو نقل المشتقات النفطية إلى متناول المستهلك، ليست أقل أهمية من التكاليف

الخاصة بمرحلتي الأ ستكشاف والإستخراج. وبالنسبة لنقل النفط، سواء كان المنتج شركة أو حكومة، هناك طريقتان رئيستان للنقل،الطرق البرية كالأنابيب والسكك الحديد والشاحنات، أو يكون الاعتماد على الوسائل البحرية كالناقلات والسفن النهرية (البصام، ١٩٨٤، ١٧). والنقطة المهمة في مرحلة النقل والتسويق عند المنتج هي تقليص المسافة بين مراكز الإنتاجومراكز الاستهلاك ، وشحن الكميات الضرورية عبر الوسائل المتاحة ، و هنا يختار المنتج أفضل الوسائل المتاحة، ويقرر الاستثمار في الطريقة أو الوسيلة التي توصل اكبر كمية من الناتج وبأقل التكاليف من مكان التصفية إلىمتناول المستهلك النهائي (منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، دراسات مختارة في الصناعة النفطية ، ١٩٧٩، ٢٦٤)، ويحقق عبر هذا هامش ربحي معين. وهكذا فالاختيار بين وسائل النقل هو من إفرازات كون تلك الوسائل مكملة لبعضها أحيانا ومنافسة لبعضها أحياناً أخرى ولكل واحدة منها مميزاتها الخاصة.

من الجدير بالذكر ان جميع الوسائل تحتاج إلى رساميل كبيرة لابد للمنتج من تحملها، فضلاً عنالمشاكل القانونية والفنية لتلك الوسائل كذلك . وأكثرمن هذا ، يتحمل المنتج في فترات تراجع الطلب نوعاً آخر من التكاليف ، وهي تكاليف البحث عن ذروة الطلب . وبماأن النفط الخام مركب من النتروجين والهيدروجين وتدخل في تركيبته مجموعة من المعادن والمركبات الكبريتية التي تؤثر في درجة الكثافة والنوعية وجودة المنتجات المكررة (السماك، ١٩٨٧، ١٩)، لذا فإنه من المتعذر الاستفادة من النفط الخام إلامن خلال تكريره وتكمن اهمية صناعة التكرير في قدرتها على رفع قيمة برميل النفط الخام اقتصاديا وتحويل ذلك البرميل إلى منتجات يصل عددها إلىاحد عشر منتجاً ،(لذلك البرميل والتي تبدأ من الغاز المسال وتنتهي بالشمع والاسفلت بعد مروره بمجموعة مراحل فنية معقدة (الهيتي، ٢٠٠٠، ٢١٤). إلا أننصب المصافي وتوسيعها وتطويرها وتحديد موقعها الجغرافي من حيث البعد او القرب من مراكز الاستهلاك ، فضلاً عن كون حجم المصفى والطريقة المتبعة في التكرير ، متخلفاً أم متقدماً، يتطلب استثمارات كبيرة ورؤوس أموال ضخمة وكل ذلك يعني رفع التكاليف الثابتة في هذه المرحلة (الدوري، ١٩٨٨، ١٠١-١٠٤). من هنا، فإن تعدد وتنوع مراحل وعمليات استغلال النفط يجعل الصناعة النفطية ذات طبيعة خاصة بحيث تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة، وإن تعدد مراحل الصناعة النفطية يجعل كل مرحلة صناعة مستقلة قائمة بحد ذاتها ومحتكرة من قبل منتج أو بضعة منتجين.

كما ويتيح التطور التكنولوجي الفرصة أمام المنتج للبقاء على مستوى الإنتاج نفسه، بوحدات أقل من عناصر الإنتاج، أو يمكنه أن يزيد من حجم الإنتاج ومستواه بالوحدات نفسها من العناصر الإنتاجية، سواء اكان ذلك التطور مقترنا بتكثيف رأس المال أو تكثيف العمل ، إذ أدى هذا التطور إلى رفع الإنتاجية الحدية لكلا العنصرين الإنتاجيين (العمل ورأس المال) (جاوشين، ١٩٩٠، ٢٢٥) فضلاً عما سبق، فإن المنتج يتوجه صوب المصادر الأخرى للطاقة إذا ما أراد الحصول

على أرباح إضافية فإذا تواجدت تلك المصادر البديلة وبـ أسعار تنافسية يقل الطلـب على النفط وعندها فـ إن إنخفاض الطلب على النفط يؤدي إلى انخفاض سعره ومـن ثم فان هذه النتيجة قدتشكل سبباً رئيسـاً في إنخفاض عرض النفط، والعكس صحيح كذلك (الدوري، ١٩٨٨، ٩٥). وفي الأسواق التي تنعدم فيها مصادر الطاقة غيـر النفطية ولتغطية العجز الذي يحدث في ميزان الطاقة يرتفع مستوى عرض الـنفـط ومنتجاته.

وأخيراً إذا توقع المنتج إرتفاعاً وشيكا في الأ سعار يقلـل العـرض ويتعـاظم الخزين عبر سحب كميات من المعروض وخزنها بأمل تحقيق أرباح هامشية، فـي حين يزيد من العرض إذا توقع انخفاضاً وشيكاً في الأسعار وعبر تسويق الكميـات المخزونة، أي يتقلص الخزين تلافيا للخسائر، وهذا يخلق نوعا من الإ رباك والقلـق في السوق ثم يؤثر في حركة الخزين والأسعار (فرج، ٢٠٠١، ٥٢٩).

أهمية المنتجات النفطية بالنسبة لمصادر الطاقة الأخرى في محافظة السليمانية

ن إمصادر الطاقة في اقليم كوردستان ، وكأية منطقة آخـرى، تنقـسم علـى قسمين: المتجددة وغير المتجددة، ومع أن إقليم كوردستان غني بـبعض مـصادر الطاقة الأخرى غير النفط، كالفحم الحجـري والغـاز الطبيعـي وحتـى عنـصر اليورانيوم والذي يعد من المصادر غير المتجددة، إضافة إلى الثروة المائية و التـي تعد من بين المصادر المتجددة، وكذلك بعض المـصادر التقليديـة التـي مازالـت تستخدم كمصدر للطاقة في الريف وفي ضواحي المدن . غير أن تلك المصادر لـم تستغل ليومنا هذا، كما أن هنالك الثروة النفطية الهائلة التي يعتقـد وجودهـا فـي أراضي الإقليم والتي لم تكتشف لحد الآن، فمصدر الطاقة الرئيس هو النفط والمـاء ويأتي بعدهما الغاز السائل، أما الجزء الأكبر من الحاجة الاستهلاكية للطاقة في هذه المنطقة فيتم إشباعه عبر مصدري النفط والماء لتوليد الطاقـة الكهربائيـة، أي ان التنافس ينحصر بين هذين المصدرين، وحال انعدام الاستقرار السياسي من جهـة، وإنعدام الامكانات المادية والفنية والظروف المناخية والجفاف من جهة أخرى دون قدرة الماء على أن يصبح اساساً لصناعة كهربائيـة متكاملـة تلبـي الا حتياجـات المنزلية (من الإنارة والاضاءة والطبخ) وحاجـة القطاعـات الأخـرى كالقطـاع الصناعي مثلاً. والغاز السائل الذي لديه قدرة كبيرة على الإ حلال محل الـنفط، لـم يتمكن من منافسة النفط تماماً، لا في الاستخدام المنزلي و لا في الاستخدام الصناعي خلال فترة الد راسة، وذلك بسبب انحسار العرض و إرتفاع السعر، حيث كان سـعر القنينة الواحدة (في بعض الأ وقات) ولغاية سنة 1997 هـو 180 دينـارا سويـسرياً (استحصلنا معلومات عن أسعار قنينة الغاز من قسم الغاز فـي مديريـة تـسويق المنتجات النفطية). وأدى كل ذلك إلى إرتفاع القوة التنافسية للنفط مما جعل الطلـب الواقع عليه غير مرن . ولم تتمثل أهمية المنتجات النفطية فـي إقلـيم كوردسـتان عموما ومدينة السليمانية على وجه التحديد من كونها مـصدراً رئيـساً لإيـرادات الحكومة وحسب، بل إنها من الدور ا لمهم الذي لعبتـه فـي الكثيـر مـن القطاعـات

الإقتصادية، مثلا (الإسكان والنقل والمواصلات والطرق والجسور والتجارة)، فقطاع النقل مثلا يعتمد كلياً وبنسبة 100% على البنزين وال كازويل، وهما من مشتقات النفط، ويعد النفط الأسود من المدخلات الرئيسة في إنتاج الاسمنت وفي تبليط الشوارع (أي في بناء البنية التحتية في الإقليم و محافظة السليمانية)، فضلاً عن كون النفط الأبيض المصدر الرئيس للاستهلاك المنزلي في مجالات التدفئة والإنارة والإضاءة والطبخ، هذا إلى جانب توظيف أكثر من 800 عامل في المؤسسة العامة لإ دارة المشاريع الخاصة و انتشار أكثر من 360 عاملاً في 92 محطة توزيع وانشغال آخرين بتجارة المشتقات النفطية، أي أن النفط يسهم بشكل جاد في إرتفاع الدخل القومي ومن خلاله دخل الفرد والمستوى المعيشي للسكان.

ومن الناحية السياسية تتجلى اهمية النفط في كونه سبباً في تقسيم كوردستان بين أربع دول (العراق، ايران، سوريا وتركيا) وتحويل هذه المنطقة إلى منطقة صراعات سياسية محتدمة ليس بين الدول الإقليمية وحدها، بل كذلك دول اخرى مثل (أميركا وبريطانيا والمانيا ..) منذ نهايات القرن التاسع عشر ، إذ دخلت كوردستان شركة ألمانية سنة 1904 ثم أخرى بريطانية سنة 1907 وبعد ذلك أميركية (نفط كوردستان العراق، ١٤،١٩٩٧). وإلى يومنا هذا 2002، فإن أحد أخطر الأسلحة التي استخدمتها الحكومة العراقية -سابقا- ضد اقليم كوردستان المحرر هو خلق الأزمات النفطية، خصوصاً خلال الفترة 1991-2001.

عرض المنتجات النفطية في محافظة السليمانية

ويتضمن العرض المستورد والعرض المحلي:

١. العرض المستورد

ماقبل سنة 1997 كان السماسرة والتجار يستوردون النفط من منطقة كركوك مقابل الأغذية والسلع الأخرى كنوع من المقايضة ، ولكن بعد سنة 1997 تدخلت حكومة الإقليم عن طريق (اللجنة العليا لتوزيع الوقود) (تشكلت في سنة 1997 لجنة عليا لتوزيع الوقود واستمرت حتى الشهر العاشر من سنة 2001، وتغيرت اللجنة بعد ذلك التأريخ لتصبح مؤسسة كاملة تحمل اسم المؤسسة العامة لإ دارة المشاريع الخاصة) في التجارة النفطية و أعلنت عن دورها الاحتكاري ، فأصبح بالإ مكان معرفة حجم الاستيراد، وعموماً كان حجم استيراد المشتقات النفطية.

الجدول ١

استيراد البنزين والنفط إلى الإقليم خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠١

الكمية/لتر

البيان / السنوات	استيراد البنزين	نسبة الزيادة السنوية %	استيراد النفط الأبيض	نسبة الزيادة المئوية %
1996	24 000	-	16 800	-
1997	30 522	27.3	19 055	13
1998	46 980	53.7	22 144	16
1999	64 155	36.5	39 412	78
2000	72 064	12.3	42 332	7
2001	119 591	65.7	58 580	38

المصدر:الجدول من إعداد الباحثين استناداً إلى:

بالنسبة لسنة 1996: من خلال مقابلة مع رئيس قسم الإنتاج في مصفى النفط.

بالنسبة لسنة 1997: تقرير اللجنة العليا لتوزيع الوقود الموجه لرئاسة الوزراء بتاريخ 1998/2/21.

بالنسبة للفترة 1998-2001: المؤسسة العامة لإدارة المشاريع الخاصة/مديرية تسويق المنتجات النفطية/قسم المبيعات/سجلات يومية المبيعات.

ويتبين من الجدول ١ بان العرض المستورد للبنزين شهد إرتفاعاً متواصلاً خلال الفترة1996-2001 و بنسبة 27% و 36% و54% و12% و 66%خلال الفترة نفسها على التوالي ، وارتفع عرضه من 24 مليون لتر إلى 119.591 مليون لتر، اى بمقدار زيادة بلغ 95.591 مليون لتر، واعلى نسبة زيادة سنوية كانت في سنتي2000-2001 اذ ارتفع الحجم من 72.064 مليون لتر إلى 119.591 مليون لتر، أي بنسبة زيادة سنوية بلغت حوالي 65.7%.

وفيما يخص النفط المستورد، شهد هو الآ خر زيادة سنوية ، لكنها ليست بحجم البنزين، إذ ارتفع عرض المستورد من 16.8 مليون لتر إلى 58.58 مليون لتر، أي بمقدار 41.780مليون لتر، و أعلى نسبة زيادة السنوية هي بين السنتين 1998-1999 حين ارتفع استيراد النفط بنسبة 78%، وهبطت نسبة الزيادة السنوية في سنة 2000 إلى 7%، ثم ارتفعت النسبة مرة اخرى في سنة 2001 لتصل إلى 38%. وترجع الزيادة في البنزين والنفط إلى توسع تجارة النفط بين حكومة إقليم كوردستان والحكومة المركزية-سابقاً- ودخول القطاع الخاص إلى هذا المجال المربح، وعموماً فإن مجمل تلك النسب المبينة تلمح إلى وجود حالة من عدم الاستقرار في جانب الاستيراد.

ويعد البنزين والنفط المستورد ل من ا لنوعية الجيدة، أي يمتلكان مميزات جيدة كسرعة الاشتعال ورائحة الاحتراق، ولكنهما ليسا الأ جود. بل إن إقليم كوردستان مايزال محروماً من البنزين الممتاز، اما سعر هذين المشتقين فهو منخفض ويتأثر بظروف المنتح المحلي ، إذ بإمكان المنتج المحلي رفع السعر بهدف

تشجيع عملية الإستيراد، خصوصاً من منـاطق الخاضـعة للحكومـة المركزيـة وبالعكس. كان سعر النفط 175 فلسا للتر الواحد في بدء سنة 1997 واستمر هـذا السعر حتى سنة 1999، وقد ارتفع السعر بعد ذلك إلى 200 فلس للتر الواحد ليستقر عليه إلى سنة 2002، فيما كان سعر اللتر الواحد من البنزين 255 فلسا ليصبح 275 فلساً في بدء سنة 1998 ثم 375 فلساً في نهاية الـ سنة نفسها (حكومة اقليم كوردستان ، د. ت) وهو السعر الذي استقر عليه حتى سنة 2002، وقد تم تـسعير المعـروض المحلي، على أساس تلك الأسعار وذلك بتسليم المنتوج المحلي من المـصفى إلـى اللجنة العليا لتوزيع الوقود، أما عمل اللجنة العليا لتوزيع الوقود ، فهو استلام مجمل تلك المشتقات بشقيها (المستورد والمحلي) وبالأسعار المبينة انفـاً، مـن الـوكلاء والوسطاء والسماسرة بغية خزنها ومزج البنزين العراقي مـع بنـزين شيواشـوك المحلي، ثم توزيعها على أجزاء من محافظة السليمانية والمناطق التابعة لمحافظـة كركوك وأربيل، وهكذا فإن مسألة التسعير والزام محطات التوزيع بالسعر الرسمي اكسبت المنتج المحلي صفة إحتكارية في السوق المحلية.

٢. العرض المحلي

يتم استخراج اجمالي حجم انتاج النفط المحلي من خلال بئرين تعرفان بـالبئر رقم 1 والبئر رقم 2، عمق الأولى 2200م، النفط المستخرج منها يعد مـن النـوع الخفيف ويعرف حسب وحدة API بـ 46.5-48 وعمق الثانيـة 664م وتنـتج الـنفط الخام الثقيل فقط منذ سنة 1995 ويحول منتوجها مباشرة إلى معمل سمنت سر جنار، هذان البئران يقعان ضمن حدود قصبة طق طق بمنطقة كويسنجق وعلـى موقـع يعرف بـ (شيواشوك). وعلى الرغم من أن هذا الحقل كان مستكشفا فيما مضى ، إلا أن عملية الإستخراج بدأت منذ سنة 1996 (محمود، ٢٠٠١، ٢٥٥). يعـد اشـتقاق البنزين والنفط بنوعيه بمثابة العرض المحلي لتلك المنتجات كما يتبين من الجـدول ، حيث ارتفع حجم استخراج النفط الخام خلال فترة الدراسة من 3.144 مليون لتر إلى 96.405 مليون لتر، والنمو الحاصل في معدل الإستخراج يعود أساساً إلى نمـو الطلب من جهة والمساعي الرامية إلى ملء النواقص الإنتاجية وتطور المصافي من جهة أخرى وهذه الزيادة في الإستخراج النفط الخام فتح الباب أمام إرتفـاع معـدل إنتاج البنزين والنفط الأبيض، لكن على الصعيد المحلي أيضاً يلاحـظ ان إشـتقاق البنزين هو الأكبر حجماً نسبة إلى إشتقاق النفط الأبيض من المستخرج، إلا ان تلك الكميات لم يدخل كلها إلى السوق، بل استخدمت مقادير منها لخدمات المصفى مثل (البويلر والأفران)، إلى جانب وجود كميات محسوبة كخسائر ما بعد التكرير ، وهي الكميات التي تظهر كشوائب و أوساخ، تكفي الإشارة إلى أنه وفي سنة 2000 وحدها استخدم ما مقداره 1.976 مليون لتر من النفط كوقود وما مقـداره 277 الـف لتـر لخدمات الآت المصفى، وتم تسويق ما تبقى من ذلك ، ويجدر القـول كـذلك بـأن البنزين المنتج هو من النوع الرديء الذي يحتفظ بالكثير من الشوائب، من هنـا لا مفر من مزجه بالبنزين العراقي المستورد ، أما نسبة المزج فتتغير حسب ظـروف

السوق، إذ تزداد نسبة البنزين المحلي إلى البنزين العراقي خلال الأزمات وبالعكس في حال وجود فائض في العرض ، والنفط الأبيض هو من النوع الجيد ، اما النفط الأسود فيحول فور انتاجه إلى معمل سمنت سرجنار إلى جانب ما تنتجه البئر رقم 2 التي تنتج يومياً كمية 50000 لتر من النفط الثقيل ، وتراجُع مستوى إنتاج النفط الأسود كما يظهر في خلال الجدول المذكور يقابل نمو نسبة إشتقاق المنتجين الآخرين الناتج من تطوير جهاز انتاج المصفى ، مع الإشارة إلى إشتقاق الكازوايل كذلك والذي يكون عادة في حدود 20% من إجمالي المشتقات.

الجدول ٢

استخراج النفط الخام و مشتقاته في مصفى السليمانية خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠١

الكمية/ ألف لتر

البيان السنوات	استخراج النفط الخام	البنزين المنتج	نسبة الزيادة السنوية %	النفط الأبيض المنتج	نسبة الزيادة السنوية	النف الاسود المنتج
0	-	0	-	0	3114	1996
0	-	3686	-	4375	10 146	1997
0	223.7	11 933	221.4	14 046	42 620	998
22 000	28	15 277	66.5	23 420	66 917	1999
17 000	1.7	15 546	28.6	30 139	87 127	2000
15 000	2.7	15 979	12.9	34 044	96 405	2001

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين استناداً إلى:

- اقليم كوردستان العراق، المؤسسة العامة لإ دارةالمشاريع الخاصة ، مصفى نفط السليمانية/قسم الإنتاج.

يتضح من الجدول ٣ أن الاستيردات تسهم بالجزء الأكبر من عرض البنزين، ففي سنة 1996 كانت نسبة 100% من البنزين المعروض مستوردة، فيما بدات مساهمة الإنتاج المحلي في تغطية جزء من العرض المحلي منذ سنة 1997 بعد أن تم انشاء مصفى تكرير النفط في السليمانية، إذ كانت نسبة مساهمة الإنتاج المحلي في تلك السنة 12.5%، مقابل 87.5% بالنسبة للبنزين المستورد .وبشكل عام فإن العرض المحلي من البنزين شهد نمواً مطرداً خلال الفترة 1997-2001، ولكن بنسب متفاوتة، وكانت النسبة العليا للمساهمة من جانب العرض المحلي قد سجلت في سنة 2000 وبلغت 29.5%، ومعدل الزيادة السنوية بالنسبة لإ جمالي عرض البنزين هو 46.12%.

الجدول ٣

اجمالي عرض البنزين في اقليم كوردستان خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠١

الكمية/لتر

البيان / السنوات	اجمالي عرض البنزين (2) المحلي	نسبة إلى الاجمالي%	المستورد	(3)=1+2 (1) نسبة إلى الاجمالي%	الاجمالي	نسبة الزيادة السنوية%
1996	0	-	24000	100	24000	-
1997	4375	12.5	30552	87.5	34927	45.5
1998	14064	23.0	46980	77.0	61044	74.7
1999	23420	26.7	64155	73.3	87575	43.4
2000	30139	29.5	72064	70.5	102203	16.7
2001	34044	22.2	119591	77.8	153635	50.3
معدل الفترة	21209	23.0	59557	81.0	77231	46.12

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين استنادا إلى الجدولين ١ و ٢.

كما هو الحال بالنسبة للبنزين، فـ إن الجزء الأكبر من معروض الـنفط يتـوفر عن طريق الإستيراد، فالإنتاج المحلي وكما يتضح من الجدول ٤ بـدأ منـذ سـنة 1997، وأسهم في تلك السنة في تغطية إجمالي العرض بنسبة 16.2% ومقابل هـذه النسبة كانت نسبة مساهمة الإستيرادات 83.8%ونسبة مـساهمة قنـا تي العـرض خلال تلك الفترة كانت باستمرار متغيرة ومتحركة، وان معـدل الزيـادة الـسنوية لاجمالي عرض الـ نفط الأبيض هو 36%، و 43.457 مليون لتر بالأقـام المطلقـة . لكن لم يتم تسويق الكميات المبينة انفاً سنوياً ايضاً، كما لم تخصص تلـك الكميـات كلها لمدينة السليمانية وحدها ، إلى جانب تخصيص مقدار معين كخزين سنوياً ولكنه لاتجاوز مليون لتر لكل نو ع سنوياً والبقية توزع على منـاطق فـي محافظـات كركوك واربيل والسليمانية.

الجدول ٤

إجمالي عرض النفط الأبيض في محافظة السليمانية خلال الفترة١٩٩٦-٢٠٠١

ألف لتر

البيان / السنوات	اجمالي عرض النفط (1) المحلي	النسبة إلى الاجمالي%	(2) المستورد	(3)=1+2 النسبة إلى الاجمالي%	الاجمالي	نسبة التغير السنوي%
1996	0	0	16800	٠	16800	-
1997	3686	16.2	19055	83.8	22741	35.3
1998	11933	35.0	22144	65.0	34077	49.8
1999	15277	28.0	39412	72.0	54689	60.5
2000	15546	26.9	42332	73.1	57878	5.8
2001	15976	21.4	58580	78.6	74556	28.8
معدل الفترة	12484	25.5	33054	75.0	43457	36

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين استناداً إلى:
الجدول ١ والجدول ٢.

وكما يظهر من الجدول ٥،فإن المبيعات شهدت نمواً سنوياً مطرداً بسبب نمو العرض والطلب، واحتلت مدينة السليمانية المرتبة الأولى من بين المناطق الأخرى خلال الفترة 1998-2001 إذ تراوحت نسبة مساهمتها بين 57.4%-62.7% خلال الفترة المذكورة. في سنة 2000 تم بيع كمية 495 ألف لتر من البنزين الـ مستورد من مناطق الحكومة المركزية إلى محطات التوزيع داخل المدينة بسعر 885 فلساً للتر الواحد وهو السعر المعروف بالسعر التجاري، و تم بيع 607 ألف لتر بالسعر الرسمي 660 فلسا للتر الواحد ، و1.487 مليون لتر تم بيعه عن طريق محطة آشتي إلى الإدارات داخل المدينة. أما المبيعات الخاصة بإدارات المدينة فلها طابع معقد ، إذ تم بيع 288 ألف لتر من البنزين العراقي إليها بالسعر الرسمي ، كما تم بيع 1.500 مليون لتر آخر إلى بعض الدوائر والأحزاب الأخرى بصفة خاصة وبسعر مخفض أو مخصوم.

الجدول ٥

المبيعات السنوية للبنزين في اقليم كوردستان خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠١

الكمية/ الف لتر

الجهات / السنوات	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
المحطات الداخلية	٢٧١٢٦٠٠٠	٤١٩٨٧٠٠٠	٤٩٢٠١٠٠٠	٧٨٠٨٤٠٠٠
خارج المدينة	١٤٠٤٧٠٠٠	١٧٤٠٦٠٠٠	٢١٣٩٩٠٠٠	٢٨٥٨٠٠٠٠
كركوك	٨٧٤٢٠٠٠	١١٠٩٠٠٠٠	٢١١٣٩٠٠٠	١٨٦٦٥٠٠٠
كويسنجق	٢٥٩٥٠٠٠	٣٦٣٠٠٠٠	٥٤٢١٠٠٠	٩٠٧٥٠٠٠
الدوائر والاحزاب	٦٨٧٠٠٠٠	١١٣٩١٠٠٠	١٢٢٦٧٠٠٠	١٦٧٤٥٠٠٠
المنظمات	٢٩٨٠٠٠	٦٠٦٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	٢٣٠٠٠٠
اجمالي المبيعات	٥٩٦٧٨٠٠٠	٨٦١١٠٠٠٠	١٠٩٧٧٧٠٠٠	١٥١٣٧٩٠٠٠
حصة مدينة اليلسيمانية من اجمالي المبيعات %	٥٧,٤	٦٢,٦	٥٦	٦٢,٧

المصدر: الجدول من عمل الباحثين استنادا إلى :
اقليم كوردستان العراق، المؤسسة العامة لإدارة المشاريع الخاصة، مديرية تسويق المنتجات النفطية/ قسم المبيعات، سجلات يومية المبيعات.

أما حصص المنظمات فهي الأخرى من البنزين العراقي وتم بيعه لهم بسعر 1100 فلس للتر الواحد، وبقية المبيعات داخل السليمانية كانت من البنزين الممزوج وقد سُعرت كالبنزين العراقي تماماً، واستمر التوزيع والتسعير خلال سنة 2001 بالشكل نفسه الذي كان عليه سنة 2000، ولكن بسبب ازدياد عدد السيارات والتوسع الحاصل في الدوائر لارتفع معدل المبيعات داخل المدينة ، وأخيراً تم تغيير الأسعار بحيث صار لأول مرة لكل من البنزين العراقي والممزوج السعر الخاص بهما . وكل هذا دليل على عدم وجود أسعار بيع موحدة للمنتجات.

ويبين الجدول ٦، توزيع ومبيعات النفط الأبيض على المناطق المختلفة ، ويتضح منه أن إجمالي المبيعات الخاصة بمدينة السليمانية والواضحة في الجدول ٦ شملت كل العوائل والدوائر والأحزاب والمنظمات والمعامل الحكومية وبعض الأماكن الأخرى، وقد تم تخصيص نسبة 76% من تلك المبيعات لقطاع العوائل في سنة 2001، و24% لقطاعات البناء والإنشاءات والإدارات الحكومية والأحزاب والمنظمات الأجنبية العاملة والأفران والحمامات وبعض الأماكن الأخرى، ومن هاتين النسبتين تظهر ضخامة حجم الطلب المنزلي على النفط الأبيض، وكانت حصة قطاع العوائل قد تم توزيعها إما عن طريق البطاقات التموينية وبسعر 330 فلسا للتر الواحد ، وإما عن طريق مديرية التسويق مباشرة، أي تم تأمين كمية محدودة للموظفين والمعلمين وعلماء الدين وفئات أخرى سنوياً وبشكل مباشر وبالسعر الرسمي الذي كان 600 فلس للتر الواحد في سنة 2001.

الجدول ٦

المبيعات السنوية للنفط الأبيض في اقليم كوردستان وحصة مدينة السليمانية منها خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠١

الكمية (الف لتر)

الجهات / السنوات	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	معدل الفترة
حصة مدينة السليمانية	١١٤٥٦	٢٠٥٩٧	٢٤٩٥٠	٢٩٥٠٠	٢١٦٢٦
حصة القضاء(خارج المدينة)	٨٢١٩	١٤٩١٦	١٢١٠٢	٢١٦٥٦	١٤٥٨٤
المعامل الحكومية	٨٠٨	١٠٣٧	١٠٥٨	٢٤٦١	١٣٤١
المنظمات	١١١	٨٦	٦٤	١٠٩	٩٣٠
الدوائر والاحزاب	٣٥٠٥	٥١٨٢	٥٣٦٤	٥٣٨٢	٥١٠٨
حصة منطقة كركوك	٦٤٣٢	٧٥٧٢	٩٠٤٤	٩٦٩١	٧٤٥٣
حصة منطقة كويسنجق	٢٧٢٣	٢٩٨٦	٣١٨٠	٣٨٥٠	٣٢٩٠
الأخرى*	٣٣٢	٦٧٠	٦٨١	٢٦٩	٤٨٨
الاجمالي	٣٣٥٨٦	٥٣٣٧٩	٥٦٤٤٣	٧٣٩١٨	٥٤٦٧٩
حصة مدينة السليمانية من الاجمالي %	٦٧,٤٢	٥١,٩٧	٥٦,٩	٥١,١٨	٥٦,٨٦

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى:

- اقليم كوردستان العراق، المؤسسة العامة لإدارة المشاريع الخاصة، مديرية تسويق المنتجات النفطية/ قسم البيعات، سجلات يومية المبيعات.

- الأخرى تشمل المحال والأماكن التي لم تستقر حصصها وتذبذبت يومياً مثل (المخابز، حمامات مدينة السليمانية، محارق الحدادة، المصابغ، المسابح).

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً- الاستنتاجات

تتلخص أهم الاستنتاجات بما يأتي:

١. معظم العرض كان يأتي من قبل الحكومة المركزية. فلم يراعى أي من المبادئ الإقتصادية المرعية، وفي الوقت نفسه لم يتم استغلال مصادر الطاقة المتجددة وغير المتجددة في الإقليم والأخير يعتمد بدرجة كبيرة على العرض المتأتي من الحكومة المركزية.

٢. إن الجزء الأكبر من الحاجة الاستهلاكية للطاقة في المحافظة تم إشباعه عبر مصدري النفط والماء والغاز السائل لتوليد الطاقة الكهربائية، ولم يتمكن المصدر المائي من منافسة مصدر النفط ، وكذلك الحال بالنسبة لمصدر الغاز السائل وذلك بسبب محدودية عرضه وإرتفاع سعره.

٣. إن أهمية النفط والبنزين لا تأتي فقط من كونه مصدراً لإدارة الدولة بل هناك قطاعات إقتصادية تعتمد بنسبة١٠٠% على مصدر البنزين كقطاع المواصلات.

٤. تزايدت نسبة استيراد النفط والنزين إلى الإقليم خلال فترة الدراسة مما يشير إلى توسع تجارة النفط بين حكومة الإقليم والحكومة المركزية ودخـــول القطاع الخاص بشكل رئيس إلى هذا المجال المربح ولاسيما خلال فترة ١٩٩٦-٢٠٠١ إذ شهد العرض المستورد للبنزين إرتفاعاً متذبذباً ومتوصلاً بنسبة ٢٧,٣% و٥٣,٧% و٣٦,٥% و١٢,٣% و٦٥,٧% خلال الفترة نفسها على التوالي، وكذلك الحال بالنسبة للعرض المستورد للنفط الذي شهد هو الاخر زيادة سنوية لكنه بحجم أقل من البنزين ، إذ بلغت نسبة الزيادة ١٣% و١٦% و٧٨% و٧% و٣٨% خلال الفترة نفسها وذلك بسبب توسع التجارة بين الإقليم والمركز.

٥. على الرغم من زيادة حجم المنتج المحلي من البنزين ونفط الأبيض المنتجين خلال فترة ١٩٩٦-٢٠٠١، إلا أن تلك الكميات لم تدخل كلها إلى السوق بسبب استخدام مقادير منها لتشغيل المصفى المحلي في المحافظة إلى جانب وجود كميات محسوبة كخسائر ناتجة عن عملية التكرير، فضلاً عن كون المنتج المحلي هو من النوع الرديء، لذلك كانت الإستيرادات تسهم بالجزء الأكبر من عرض البنزين حيث تراوحت نسبة الزيادة من عرض البنزين المستورد إلى الإجمالي بين ١٠٠% كأعلى نسبة إلى ٧٠,٥% كأدنى نسبة خلال فترة ١٩٩٦-٢٠٠١، في حين تراوحت هذه النسبة بالنسبة للعرض البنزين المنتج المحلي بين (صفر) ٢٩,٥% خلال الفترة نفسها، حيث بلغ معدل الزيادة السنوية للعرض المحلي ٢٣% من الإجمالي وبلغ هذا المعدل بالنسبة للعرض المستورد ٨١% وبلغ هذا المعدل بالنسبة للعرض المحلي والمستورد ٤٦,١٢% خلال الفترة نفسها.

٦. إن الجزء الأكبر من المعروض النفط يتوفر عن طريق الإستيراد، والإنتاج المحلي منذ سنة ١٩٩٧ أسهم في تلك النسبة في تغطية إجمالي المعروض بنسبة ١٦,٢%، في حين كانت نسبة هذه المساهمة بالنسبة للعرض المستورد قد بلغت ٨٣,٨% خلال تلك السنة و كانت نسبة مساهمة قناتي العرض خلال فترة الدراسة متغيرة بأستمرار.
٧. بلغ معدل الزيادة السنوية لإجمالي عرض النفط الأبيض ٣٦% خلال فترة الدراسة وأن مبيعاته شهدت نمواً سنوياً بسبب نمو العرض والطلب إذ احتلت مدينة السليمانية المرتبة الأولى من بين المناطق الأخرى وتراوحت نسبة مساهمتها بين٥٧,٤% و٦٢,٧% خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠١.
٨. شهدت المبيعات السنوية للبنزين نموا سنويا مطردبسبب نمو العرض و الطلب وأحتلت مدينة السليمانية المر رتبة الأولى من بين المناطق الأخرى خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ إذ تراوحت نسبة مساهمتها بين ٥٧,٤%-٦٢,٧% خلال الفترة المذكورة وبلغ نصيب المبيعات نسبة ٧٦% لقطاع العوائل في سنة ٢٠٠١ ونسبة ٢٤% لقطاع البناء والإنشاءات والادارات الحكومية والأفران...الخ.

ثانياً- المقترحات

بما أن العوامل الفنية السياسية والإقليمية والقانونية تؤدي دوراً بارزاً في هذه المشكلة إلى جانب العوامل الإقتصادية هناك عدد من المقترحات في حالة اتباعها تسهم في معالجة المشكلة بدرجة كبيرة ومنها:

١. العمل على تنويع السوق المحلية بالمصادر الأخرى للطاقة إلى جانب مصدر النفط والبنزين التي تتميز بسهولة استخدامها في كثير من المجالات الحياتية ولاسيما مصدري الكهرباء والغاز السائل.
٢. العمل على اتباع إسلوب ترشيد الاستهلاك ولاسيما بالنسبة للبنزين على الصعيد الحكومي والخاص.
٣. العمل على تطوير وتحسين استغلال الطاقة الإنتاجية المحلية المتوفرة بهدف زيادة الإنتاج وتحسين وتطوير مشتقات الإنتاج والعمل على اكتشاف آبار جديدة.
٤. تطوير البناء التحتي على مستوى الإقليم والمحافظة واستيراد وسائل متطورة لإستخراج وتصفية الوقود وتوزيعها إلى أماكن الطلب والعمل على بناء مستودعات جديدة بصورة يمكنها من خزن كميات كافية كخزين استراتيجي لتلبية الطلب في أوقات إرتفاعه، فضلاً عن إلى العمل لازدياد قنوات استيراد النفط والبنزين لإجل زيادة عرضهما وبالتالي انخفاض سعرهما.

المراجع

اولاً- المراجع باللغة العربية

١. أحمد، محسن ابراهيم، "دور منظمة أوبك في سوق النفط الدولية وافاقها المستقبلية"، مجلة زانكوي سليماني، قسمB، العدد ٦، ٢٠٠١.
٢. اسماعيل،محمد محروس، اقتصاديات البترول والطاقة، دار الجامعة المصرية،١٩٨٨.
٣. اقليم كوردستان العراق، المؤسسة العامة لإدارة المشاريع الخاصة، مصفى نفط السليمانية، قسم الإنتاج.
٤. البصام، سهام، المعالم الجديدة لصناعة النفط في العراق بعد الثورة ٣٠/١٧ تموز١٩٦٨، الموسوعة الصغيرة، دائرة الشؤون الثقافية والنشر، بغداد، ١٩٨٤.
٥. تقرير اللجنة العليا لتوزيع الوقود الموجه لرئاسة مجلس وزراء الإقليم بتاريخ ١٩٩٨/٢/٢١.
٦. جاوشين، أحمد حسن، النظرية الإقتصادية - تحليل الاقتصاد الجزئي، مطبعة التعليم العالي، اربيل، ١٩٩٠.
٧. حكومة اقليم كوردستان العراق، المؤسسة العامة لإدارة المشاريع الخاصة، مديرية تسويق المنتجات النفطية، التقارير السنوية الخاصة بالأسعار الرسمية، د. ت.
٨. الدوري، محمد أحمد، مبادئ اقتصاد البترول، مطبعة الارشاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٨.
٩. سعيد، محمد رؤوف وسعيد، زمناكو، "الخزين الاستراتيجي للبترول مع اشارة خاصة لاقليم كوردستان العراق"، مجلة ئەكاديمي كوردستان، الجزء B، العدد١، السليمانية، ٢٠٠١.
١٠. السماك، محمد ازهر، اقتصاد النفط والسياسة النفطية-اسس وتطبيقات-، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ١٩٨٧/١٩٨٦.
١١. علي، عبدالمنعم السيد، مبادئ الاقتصاد الجزئي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٤.
١٢. غفور، عبدالله، جوكرافياي كوردستان، الطبعة الثانية، مؤسسة سردم للطباعة والنشر، السليمانية، ٢٠٠٠.
١٣. فرج، شمخي حويط، "السوق النفطية-الاساسيات والأسعار-"،مجلة الحكمة، العدد١٨، السنة الرابعة، بيت الحكمة، ٢٠٠١.
١٤. القاضي، حسين وآخرون، محاسبة البترول، دار العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١.
١٥. المؤسسة العامة لإدارة المشاريع الخاصة،مديرية تسويق المنتجات النفطية، قسم الغاز في مديرية تسويق المنتجات النفطية.
١٦. المؤسسة العامة لإدارة المشاريع الخاصة،مديرية تسويق المنتجات النفطية،قسم المبيعات،سجلات يومية المبيعات.
١٧. محمود، عبدالله كريم، "تقرير عن شركة نفط كوردستان"، مجلة زانستي سه رده م، العدد٧، السنة الثانية، كانون الثاني/٢٠٠١.
١٨. مقابلة مع رئيس قسم الإنتاج في مصفى النفط في السليمانية.
١٩. منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ايلول ٢٠٠١.
٢٠. منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، دراسات مختارة في الصناعة النفطية، الكويت، ١٩٧٩.
٢١. موسى، عبدالستار عبدالجبار، "أسعار النفط الخام في السوق الدولية والعوامل المؤثرة في تحديدها على ضوء النظرية الإقتصادية"، مجلة دراسات إقتصادية، العدد ١٤ ، بيت الحكمة، بغداد، ربيع٢٠٠٢.

٢٢.موسى، عبدالستار عبدالجبار، أسعار النفط الخام في السوق الدولية والعوامل المؤثرة في تحديدها على ضوء النظرية الإقتصادية، مجلة دراسات إقتصادية، العدد ١٤ ، ٢٠٠٢.
٢٣.نفط كوردستان العراق، منشورات مركز الدراسات والبحوث المركزي، دراسة تأريخية، جيولوجية، جوغرافية، إقتصادية الطبعة الأولى، الجزء الاول، ١٩٩٧.
٢٤. الهيتي، أحمد حسين، اقتصاديات النفط، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ٢٠٠٠.
٢٥. الهيتي، أحمد حسين، مقدمة في اقتصاد النفط، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩٤.

ثانياً - المراجع باللغة الاجنبية

1. William Boeys and Michael Melvin,Economics,(3rd Edition, Houghton Mifflin Company, Printed in the U.S.A, 2001).

ثالثاً - مواقع الانترنيت

1. How long Does it take to Discover oil and bring it to Market, Report, (www.OPEC.org., 2003).